

125 ألف حساب على موقع تويتر أوقفته إدارة الموقع لإرتباطها بداعش منذ منتصف العام 2015، وتستخدم اللغة الإنكليزية في حُسن هذه الحسابات.

متابعات

عودة الوعي بين الخرطوم وجوبا

وفي واقع الأمر، فإن المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود بين البلدين تمثل ما يطلق عليه «مناطق التمازج»، إذ تضم نحو ثلث سكان الدولتين، وفيها موارد طبيعية ضخمة من النفط والمياه والأراضي القابلة للزراعة والثروة الحيوانية، الأمر الذي يوفر لها فرصة أن تصبح نقطة انطلاق لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لصلحة البلدين متى ما استقرت الأحوال أمنياً وأعطى مفهوم البناء والتنمية الأولوية.

تطبيع العلاقات بين الدولتين يعزز من وضعية السودان منفذاً لدولة جنوب السودان المغلقة. وإذا كان موضوع مرور نفط جنوب السودان عبر الأراضي والرافق النفطية السودانية قد حظي بتركيز الأضواء، إلا أن جوبا تحتاج إلى الخرطوم لتصبح منفذاً للحركة الاقتصادية من العالم الخارجي وإليه. وفي إعلان البشير عن إعادة تشغيل النقل النهري بين البلدين مؤشر على تعزيز هذا الاتجاه، علماً أن كلاً من إثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى تعتبر دولاً مغلفة ويمكن للسودان الاستفادة من موقعه الجيوسياسي هذا.

الاقتصاد أولاً

إعلاء الجانب الاقتصادي في علاقات البلدين، رغم الخلافات، يعتبر حلقة في إطار سياسة انتهجتها الخرطوم مع جيران آخرين كانت علاقتها متوترة معهم، بل تجاوزت عمليات دعم المعارضة إلى مرحلة السعي بجد إلى تغيير الأنظمة. وخير مثال على ذلك العلاقة شرقاً مع إثيوبيا وغرباً مع تشاد التي أصبحت نموذجاً حياً يقول إن أفضل ضمانة للأمن تقوم على تبادل المنافع. وقد تطورت العلاقة مع تشاد وأفريقيا الوسطى إلى درجة تخصيص قوات مشتركة لحماية الحدود.

بعد انفصال جنوب السودان، تركّز الهم الإقليمي والدولي من العواصم التي شاركت في الشأن السوداني في كيفية عيش الدولتين في سلام مع بعضهما البعض والعمل على حل القضايا العالقة بينهما عن طريق الحوار. ومع أهمية أن تظلل سياسات السلام علاقات البلدين، إلا أنه من الأهمية بمكان أن ينسحب ذلك على الداخل. فالعلاقات الخارجية في نهاية الأمر انعكاس لما يجري داخل كل بلد. وتكامل حلقات التعاون بين جيران السودان يفرض الإنصات إلى الجبهة الداخلية والتعامل مع حالة الاحتقان السياسي في البلدين، وذلك حتى يمكن تحقيق الأمل بأن تعيش الخرطوم وجوبا في سلام مع بعضها البعض وفي سلام أيضاً داخل بلديهما.

السر سيد أحمد

كاتب صحافي من السودان مختص بقضايا النفط



جلال يوسف - السودان

فسياسة الإغلاق للضغط على جنوب السودان كانت لها تبعاتها داخل السودان كذلك. ووفقاً لوزير الدولة للخارجية السودانية، فإن السودان فقد نحو سبعة مليارات دولار بسبب إغلاق الحدود ومنع التجارة بين البلدين. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك عشرات السلع التقليدية التي ليست لديها فرصة كبيرة للتسويق في الأسواق العالمية، مثل البلح والملح والبصل والذرة وغيرها. لكنها تجد سوقاً رحيبة في جنوب السودان ويمكن أن تعود على الخزينة بمبلغ ملياري دولار سنوياً في المتوسط.

الإرادة السياسية لم يظهر بهذا الشكل من قبل في علاقات البلدين. إضافة إلى هذا، فإن هذه التطورات تمت بدون تدخل خارجي. ويذكر أن اتفاقية السلام التي أفضت إلى انفصال جنوب السودان تمت بوساطة خارجية لعبت فيها الدول الغربية دوراً رئيسياً. وكذلك الاتفاقيات التمس ومحاولة تطبيع علاقات البلدين التي لقيت اهتماماً إقليمياً من دول الجوار، وخاصة إثيوبيا. ومن الاتحاد الأفريقي. التطورات الأخيرة تشير إذاً إلى توفر إرادة داخلية لتطبيع العلاقات بين البلدين وفتح آفاق التطور أمامها.

تحديد التفاصيل. المعلومات المتواترة تتحدث عن دور رئيسي في تهيئة الأجواء لعنه السياسي المخضرم من جنوب السودان بونا لموال، الذي عمل من قبل وزيراً للإعلام في سبعينيات القرن الماضي، إبان حكم الرئيس الأسبق جعفر النميري، ولا يزال يحتفظ بعلاقات جيدة ومعرفة عميقة بدهاليز أروقة السلطة في الخرطوم، إضافة إلى تمتعه بثقة رئيس جنوب السودان سلفاً كير. وفي أواخر العام الماضي، بعث كير وزير خارجيته الدكتور برنابا ميريال بنجامين إلى الرئيس عمر البشير طالباً رسمياً إعادة النظر في الرسوم التي تدفعها جوبا نظير مرور نفطها عبر الأراضي السودانية. البشير وافق على الطلب ليرد كير على التحية بالطلب إلى قواته التراجع مسافة خمسة أميال إلى الداخل، الأمر الذي شمل الانسحاب من ثمانية مواقع يرى السودان أنها تتبع له. وتالتت الخطوات المتبادلة، فأعلن البشير فتح الحدود بين البلدين وهي مغلفة منذ خمس سنوات، لترد جوبا بموافقتها على تزويد مصفاة الخرطوم بم عشرة آلاف برميل يومياً من النفط الخام وكذلك 18 ألف برميل نفط يوميًا، إضافة إلى المحطة الكهربائية الجديدة لتوليد 500 مفاوات من الطاقة الكهربائية في مدينة كوستي، وتستفيد منها بعض مناطق جنوب السودان. وأثناء حفل افتتاح المحطة الجديدة في كوستي، أعلن البشير عن إعادة العمل بالنقل النهري لربط البلدين، وكان متوقفاً أيضاً خلال السنوات المنصرمة.

نقطة نوعية

بلغت النظر في هذه التطورات الدور المحوري الذي لعبه الرئيسان البشير وكير على حساب مراكز قوى داخل منظومة البلدين كانت تسعى لتغيير الحكم في الدولة الأخرى. وكان لافتاً أن رد الفعل الأولي على طلب مراجعة رسوم عبور النفط جاء من قبل وزير المالية السوداني الذي رفض الاقتراح قائلاً إن الرسوم هي نتيجة اتفاقية موقعة ومعتمدة وعلى جوبا الالتزام بها، وأنه إذا كانت هناك مراجعة فلا بد من إحضار بقية الاتفاقيات إلى طاولة النقاش لمعرفة ما نفذ منها وما لم ينفذ.. والإشارة بصورة خاصة إلى الملف الأمني وترسيم الحدود. على أن البشير تدخل وألقى كلام وزير ماليته، وهو ما اعتبر رسالة إضافية دأب البشير على إرسالها بصورة أو بأخرى في الأونة الأخيرة، وتقول إنه أصبح مركز القرار في الدولة، وإن الأمر لم يعد بيد الإسلاميين الذين حملوه إلى السلطة قبل أكثر من ربع قرن.

لكن بعيداً من صراعات كواليس السلطة في كل من الخرطوم وجوبا، فإن تبادل هذه الخطوات تم بقرارات من أعلى مستوى، الأمر الذي يشير إلى توفر قدر من

مثل تبادل الضربات في لعبة بينغ بونغ، تواتت التحركات الإيجابية بين السودان وجنوب السودان خلال الأسابيع القليلة الماضية فاتحة الباب أمام احتمال تأكيد مقولة أن ما خربته السياسة لدرجة تحقيق الانفصال في بلد كان مما يمكن أن يحسنه الاقتصاد. العلاقة بين البلدين ظلت في حالة حرب، مملنة أحياناً ومستترة أخرى، على خلفية النزاع الطويل الذي اتخذ شكل اقتتال أهلي استمر قرابة الأربعة عقود. لينتهي بالانفصال وقيام دولة جنوب السودان. لكن لم يتم الترتيب لإنجاز الانفصال بطريقة سلسة، وعادت قضايا الحدود وعبور النفط والقبائل الرعوية وغيرها لتصبح بؤر توتر مستمر أدى في أحد الأوقات إلى احتلال قوات جنوب السودان لمنطقة هجليج النفطية في السودان. ورغم توقيع تسع اتفاقيات بين البلدين لتنظيم العلاقة بينهما، إلا أن الوضع لم يتحسن كثيراً خاصة في الجانب الأمني واتجاه كل دولة إلى معاونة متمرد في الدولة الأخرى.

دور النفط المتجدد

الإطار الذي تمت فيه هذه التطورات الإيجابية الأخيرة يمثل في تماهي أسعار النفط التي تأثر بها جنوب السودان أكثر من غيره كونه ينتج نفطاً متدني القيمة، الأمر الذي يدفعه إلى تقديم حوسومات عالية ليتمكن من تسويقه. ووفق هذا، كان عليه، لأنه دولة مغلفة، أن يدفع رسوم عبور نفطه إلى الأسواق العالمية من خلال السودان. وهكذا يعود النفط مجدداً ليلعب دور محرك الأحداث، إذ أسهم بداية في تاجير الحرب الأهلية بعدما تمكنت الخرطوم من استخراج النفط وتجسير عائداته لمصلحتها، ما حسن من قدراتها القتالية.. كما دفع النفط باتجاه السلام، إذ توصل التمردون من جنوب السودان إلى قناعة بأنه من الأفضل لهم الدخول في اتفاق سلام وتقسيم عائدات النفط بدلاً من السعي إلى وقف إنتاجه وتصديره.

ووفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين، يفترض أن تدفع جوبا 24.50 دولاراً عن كل برميل نفطية تنقلات الترحيل والمعالجة والتصدير وأيضاً لتنظمة الترتيبات المالية الانتقالية، أو ما يمكن اعتباره تعويضاً لخسارة الخرطوم عائدات النفط إثر الانفصال. لكن مع تماهي سعر البرميل إلى أقل من 30 دولاراً وأخذ حقوق الشركات التي تستخرج النفط في الاعتبار، فإنه لن يبقى شيء يذكر. ولهذا بدأ المسؤولون في جنوب السودان يتحدثون عن ضرورة مراجعة هذه الرسوم، وإلا فمن الأفضل لهم إغلاق الآبار وأن يبقى النفط تحت الأرض حتى تتحسن الأسعار. الاتفاق البعثي يقوم على ربط رسوم العبور بنسبة من سعر البرميل ويترك للفتين

في سياق «حركة 20 فبراير» المغربية

المراة كفاعلة وكقضية

والثقافية والبيئية. كما نص الدستور على إقامة هيئة عليا للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وماذا بعد الدستور؟

استمرت الحركة النسائية في حضورها وتعبئتها، حتى وإن كانت قد عرفت تحولات داخلية مهمة، وحتى وإن كان السياق السياسي العام قد أثر عليها وأحدث رجة داخلية لديها، وجعل تفاعلها مع الأحداث الجارية يتسم بعدم الانسجام. وصول إسلامي حزب العدالة والتنمية على إثر الانتخابات التشريعية لتشريع الكافي/ نوفمبر 2011، شكّل لديها مفاجأة، بل واستشعاراً للخطر من حزب لم يترك في السابق أية فرصة للتعبير عن معارضته ورفضه لمطالب الحركة النسائية، وبشكل بالترسية لها تعديداً للمكتسبات التي تم تحقيقها في السابق، خصوصاً مع خفوت قوة الأحزاب السياسية اليسارية التي كان بالإمكان الاعتماد على دعمها لمواجهة داخل المؤسسة التشريعية.

هذا في ما يخص مكونات الحركة النسائية التقليدية. أما بالنسبة للشابات اللاتي برزن في حركة 20 فبراير، فاللاحظ عموماً أنهن انخرطن في ديناميات جديدة، ولم تنجح الحركة النسائية في استمالتهان ولا في فتح الأبواب أمامهن بالشكل الذي يسمح بتجديد الدماء داخلها. يبدو جلياً أن هناك تبايناً في القراءة السياسية لحراك 20 فبراير ولا بعده، فحتى وإن كانت المشاروب الفكرية والسياسية للجيلين متقاربة، فترتيب الأولويات والحسم في التحالفات وطريقة التعاطي مع الفاعل الإسلامي (تيارات الإسلام السياسي) أدت إلى التباين بينهما. فهناك من يركز همه بالأساس على حماية المكتسبات من التعديل واعتبار النظام السياسي الملكي سنداً بل وحمياً لها، وبين من يعتبر أن إشكال الديمقراطية قائم ويتطلب التعبئة من أجله وانخراط كل المكونات في إطاره.. إلا أن جيلاً جديداً من الحركة النسائية هو في طور التبلور، وقد يحتاج إلى وقت طويل ليثبت. وهو جيل يعيد الاعتبار للربط بين قضية المرأة وقضية الديمقراطية.. وهكذا جرى مثلاً تأسيس «مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية».

لطيفة البوحسيني

أستاذة جامعية مختصة بقضايا النساء، من المغرب

وإن كان يرددن أكثر من مرة أن الحراك الراهن ذو طبيعة سياسية عامة. وعلى الرغم من تلك التجاذبات، فإن عدداً لا يستهان به من مناضلات الحركة النسائية كن حاضرات ونزلن للتظاهر في عدد من المحطات والمدن، حتى وإن قمن بذلك باسمهن الشخصي وليس بالضرورة بدعوة من تنظيماتهن وجمعياتهن التي لم تقم بذلك. وجل مسؤولات وأطر الحركة النسائية المغربية من منحدرات من صفوف اليسار المختلف أطيافه، بل وضمن من مسنها شظايا القمع خلال سنوات الرصاص (الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت) ودفعت ثمن الانخراط في النضال الديموقراطي وقضت سنوات في السجن. الأمر الذي يبدو معه طبيعياً أن ينزلن للتظاهر في إطار حركة المطالبة بالديموقراطية.

لحظة الإصلاح الدستوري

مباشرة بعد انطلاق الحراك، بدأ النقاش حول الإصلاح الدستوري الذي دعا إليه الملك محمد السادس بتاريخ 9 آذار/ مارس كاستجابة لحراك الشارع. وتشكلت لجنة لاستقبال مذكرات مختلف الفاعلين ومكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكانت هذه فرصة للحركة النسائية من أجل تأسيس شبكة أطلق عليها «الربيع النسائي للديموقراطية والمساواة» اشتملت لإعداد مذكرة ضمنتها مطالبها المتعلقة بالمساواة في كل الحقوق. حصلت خلافاً داخل مكونات الحركة النسائية خلال إعداد المذكرة، بين من كان يسعى إلى تضمينها المقترحات العامة بما فيها الجوانب المتعلقة بنظام الحكم وتنظيم السلطات، إلى جانب المطالب الخاصة بقضية المرأة، وبين من كان يريد التركيز بالأساس على هذه الأخيرة. أدى هذا التباين إلى الاتفاق على أن تقدم كل جمعية مذكرتها الخاصة على حدة وتضمنها المقترحات التي تراها ضرورية على أساس أن تتضمن المذكرة المشتركة حصرياً النقاط المتفق عليها بين الجميع. ويعكس هذا الخلاف في عمقه اختلافات في تقييم حراك 20 فبراير والنظام السياسي والسياق السياسي برهته.

جاء الدستور الذي اعتمد سنة 2011 متضمناً عدداً لا يستهان به من مطالب الحركة النسائية، حيث تم النص بوضوح على مبدأ المساواة وعدم التمييز القائم على الجنس، والاعتراف للمرأة على قدم المساواة مع الرجل بكل الحقوق، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

التحولات الجارية في المجتمع، وهي راسخة، على الرغم من محدوديتها ومن بعض الغائات التي قد تواجه النساء، وخصوصاً الشابات. يضاف ذلك إلى ما تمت مراكمته في السابق، حيث كان المكونات الحركة النسائية المغربية لجيل الثمانينيات السابق في «احتلال» الشارع واستثماره عبر محطات عديدة ومتنوعة من أجل المطالبة بإصلاح أوضاع المرأة عموماً وإصلاح قانون الأسرة على الخصوص. فقد أعادت مناضلات الحركة على تنظيم وقفات ومسيرات وقوافل لإسماع أصواتهن والتذكير بمطالبهن، وخروج الشابات للتظاهر في إطار مسيرات 20 فبراير هو امتداد لتقليد كان للجيل السابق الفضل في استنباته. وإلى جانب الشابات، كان هناك حضور لفتات عريضة من المناضلات المنتميات إلى مختلف أوان الطيف السياسي، اليساري منه والإسلامي، سواء منها تلك التي دعت وعبأت لهذه المسيرات أو أولئك اللاتي التحقن فرادى حتى وإن كانت تنظيمياتهن قد امتنعت أو تحفظت ولم تدع بوضوح للتظاهر.

تحفظات وخلافات

كان رد فعل بعض الوجوه البارزة للحركة النسائية المغربية متحفلاً ومتردداً بل وأحياناً رافضاً لانطلاق الحركة. وعبر البعض عن الخوف من حراك انطلق في سياق ضعف القوى السياسية التي تعتبر تقليدياً حليفة وسندا، مقابل الحضور المكثف للحركة الإسلامية، وخصوصاً منها جماعة «العدل والإحسان» التي كانت تتبنى مواقف معارضة لمطالب الحركة النسائية. دليلين على ذلك هو انضمام هذه الأخيرة إلى المسيرة التي تم تنظيمها بتاريخ 12 آذار/ مارس 2000 للتعبير عن رفض ما سمي آنذاك بـ «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» وإصلاح قانون الأحوال الشخصية. وهي مسيرة تم تنظيمها من طرف «الهيئة الوطنية لحماية الأسرة المغربية» في التوقيت نفسه وبمبادرة المسيرة التي دعت لها اشتهرت النسائية بمدينة الرباط للدفاع عن ذلك الإصلاح ومساندته. وقد اشتهرت المسيرتان بأنهما كانتا «مليونيتين»، ومثلتا استعراضاً لقوة التباين.

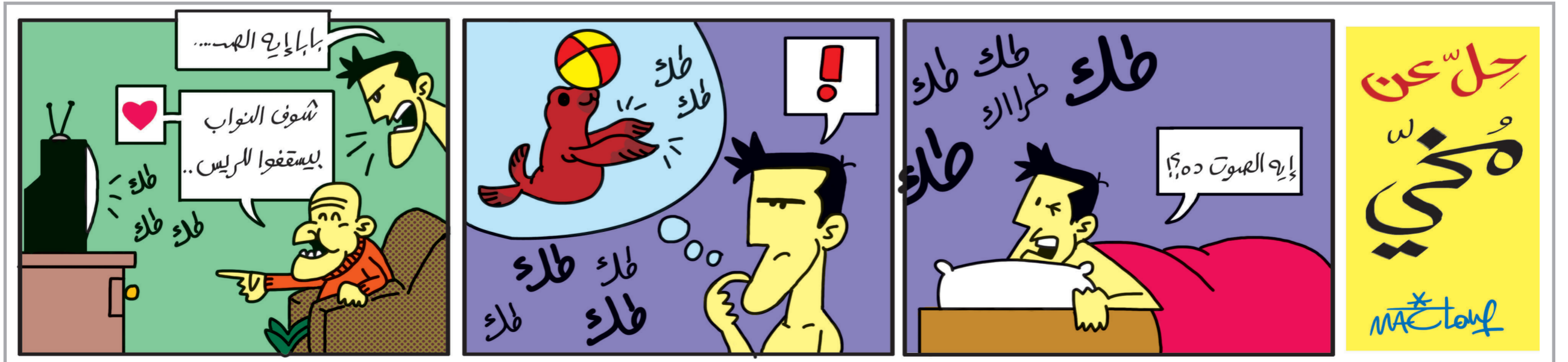
تمت مؤاخذه حركة 20 فبراير على كونها لم تدرج مبدأ المساواة بين الجنسين ضمن شعاراتها. وتأثرت بعض المناشطات بالحركة بهذا النقد، ما دفعهن إلى تدارك الأمر والضغط في اتجاه الأخذ به في ما بعد، وكأنهن أردن أن يثبتن لبعض وجوه الحركة النسائية اقتناعهن بالمطلب حتى

«حرية، كرامة، عدالة اجتماعية» هو الشعار المركزي الذي تمحورت حوله «حركة 20 فبراير»، وهي الطبعة المغربية لما سمي بالربيع العربي. حراك انطلق بدعوة من شباب متطلع لغرب ديموقراطي يتمتع فيه المواطنون والمواطنات بحقوق متساوية، وتحترم في ظلّه قواعد وشروط الحكامة الجيدة، ومن بينها ربط المسؤولية بالحاسبة ومحاربة الفساد وعدم الإفلات من العقاب للمواطنين في الجرائم الاقتصادية، بما يفيد في بناء التنمية والتوزيع العادل للثروات.

استمر الحراك والتظاهر في مختلف شوارع المدن المغربية خلال شهرين متعددين من سنة 2011، وأدى من ضمن ما أدى إليه إلى إصلاح دستوري وتنظيم انتخابات برلمانية وتعيين حكومة من الأغلبية التي أقرتها صناديق الاقتراع.

حضور المرأة في الحراك

الشابات المغربيات كن حاضرات بقوة في هذا الحراك. فبند الإعلان الأولي خلال إحدى الندوات الصحافية التي تم تنظيمها في الأيام الأولى للحراك، ساهمت النساء الشابات في صنع القرار، في التنفيذ والتعبئة والتوعية، خرجن في التظاهرات والمسيرات، وكن جنياً إلى جنب مع المتظاهرين، حملن مكبرات الصوت، لبين دعوات النقاش في الإعلام العمومي الغربي الذي اضطر لأن يفتح أبوابه لصوت الشارع، وساهمن في إغاثته، شاركن في الندوات واللقاءات، وقدمن أوراقاً لشرح وتوضيح أهداف الحركة، تميزن بالشجاعة وهن يرفعن أصواتهن عالية، هو منهن من طرف القوات العمومية ملهن مثل رفقاتهن، وواجه البعض منهن رفض أسرهن ورفضن مع ذلك الإطراهن في حركة اجتماعية عامة. هناك من بين ناشطات الحركة من كانت لهن انتماءات سابقة في صفوف مكونات اليسار الغربي أو في صفوف الحركة اللائبية أو كفاعلات في الحقل الجمعي، الحقوقية منه على الخصوص والتنموي، ولكن هناك عدداً آخر من التحقن لأول مرة بحركة اجتماعية. شابات في بداية العشرينات لم يقاومن الرغبة في الانخراط في حركة دأع صبتها على المستوى الوطني وأدخلت الشأن السياسي إلى البيوت المغربية. وإن كانت قضية المساواة بين الجنسين لم تثر بوضوح في الأرضية التي أطرت الدعوة إلى التظاهر، إلا أن الحضور الفعلي للنساء من مختلف الأعمار واكتسابهن الجرأة على الحضور في الساحة العمومية، هو مؤشر على



50 في المئة من خدمات اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ في غزة توقفت عن العمل نهائياً جراء أزمة الوقود والكهرباء المتفاقمة في القطاع، وزادت محطة الكهرباء الوحيدة التي تعمل في القطاع من عدد ساعات الإنقطاع اليومي لتصل إلى 18 ساعة.

العراق: الحاضر والمستقبل للبيع

البلاد التي تسرق الجزء الكبير منها وتمنح الفتات لفئات من المجتمع للحفاظ على بقائهما في السلطة، وليس انتعاش صناعة فحة تجار جدد جشعين ونهابين يعربون الأموال والأرباح المستحصلة من عقود الدولة إلى الخارج.

وحتى الأمن!!

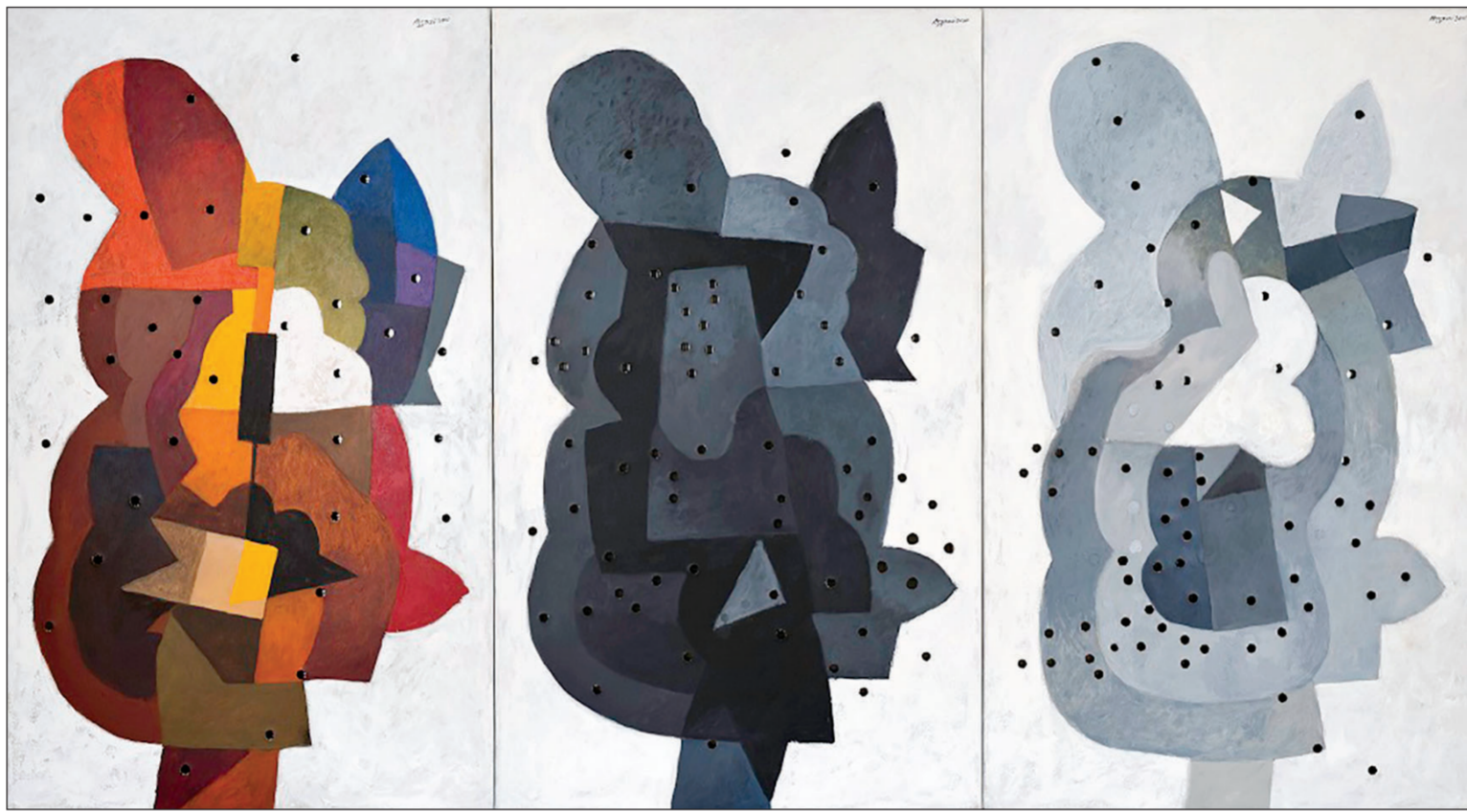
علاوة على كل هذا، فكرت الحكومة بقضية أخرى يمكن أن تجبر العراقيين على دفع الأموال: الأمن! إذ شرعت وزارة الداخلية بوضع م لصقات على السيارات التي تحمل لوحة بغداد تتضمن بياناتها وبيانات حائزها، وبهذا فستسيطر على السيارات الفخخة التي تضرب العاصمة ليل نهار. الأمن مهم في بلد مشرع على الموت، وكل عراقي يسكن بغداد مجبر على دفع 15 ألف دينار (نحو 12 دولاراً) مقابل ملصق البيانات، رغم أن الحكومة تنفق ربع الميزانيات السنوية «الانفجارية» على قطاع الأمن. لكن هذا لا يهم، الصفقة رابحة لا سيما أن أحد الخبراء قدر عدد المركبات في بغداد بنحو 3 ملايين مركبة. بالمقابل، ليس لدى المؤسسات الأمنية تفسير أو حل للسيارات الحكومية التي تقوم بأعمال الخطف والسرقة والقتل والتجهير، وهي في غالبيتها تنتمي إلى جهات سياسية.

السلطة تبيع الأرض

وإذا كانت أرواح العراقيين وأعمارهم بهذا الرخص، فلا يبدو غريباً أن تكون بلادهم وأملهم أرخص. إذ أخذت الحكومة بإحصاء الأبنية والأراضي الصالحة للبيع من أجل عرضها في المزادات. وبالمقابل، جهزت الأحزاب تجارها لدفع مبالغها. قدرت لجنة الاقتصاد في البرلمان أملاك الدولة التي ستعرضها الحكومة للبيع بنحو 150 مليار دولار، إلا أنها حذرت من وجود صفقة بين أحزاب وتجار على «قبض» نصف هذا المبلغ مقابلها. وكان رئيس مجلس الوزراء، قد اختبه إلى هذا الأمر فسارع إلى الإعلان ليل 9 شباط / فبراير إلى أن الحكومة ستوزع أراضي على المواطنين (يشرح للناس: «كلنا في الهواء سوا»). لكنه أغفل أن هذه الأراضي ستوزع «مقابل أموال»، ما يعني أيضاً أن تجاراً صغاراً سيسارعون إلى شرائها واحتكارها، وأن الفقراء المعدمين سيظلون بلا مأوى لعدم قدرتهم المالية، في بلد شح فيه السكن وصارت المناطق العشوائية التي تبني بالطين تنافس مساحاتها المدن الأساسية في العاصمة. بناءً عليه، لا تصمد كل هذه السياسات «النهبية» في «الآنية الحرجة» التي تحاول الأحزاب تسويقها.. وهي تعزز علاقات «الاستزلام»، وتمتد إلى عقود قادمة.. إلى مستقبل ليس للفقير فيه (الذي تعوزه الصحة والأمن والتعليم والسكن) سوى اللجوء إلى بضعة حلول: الفورة أو الانتحار، أو الانضمام إلى عصابات الجريمة التي أخذت تنتشر بشكل فظيع.

عمر الجفال

كاتب صحافي من العراق



ضياء العزاوي - العراق

المال ليعاد تدوير سرققتها وتبديدها.

استغلال التعليم

ومما تفتق عنه خيال الحكومة كورادات لها بيزاء العجز المالي هو الاستثمار بالشباب والعلم. جميل، ولكن كيف؟ يسعى الشباب إلى إكمال دراستهم من أجل الحصول وظيفة حكومية لأتق، بيد أن فشلهم بتعدّي امتحانات البكالوريا يحول بينهم وبين الوظيفة المشتهة، فهم يتلقون تعليمًا متردبًا يجعلهم حيارى أمام أوراق الامتحان، ومدارسهم تستقبلهم على شكل ثلاث وجبات في اليوم، صباحاً وظهرًا وعصرًا. بسبب نقص أبنية المدارس، وهذا الحلل يضيف من تركيزهم في الدراسة، علاوة على الأزمان المعيشية لعوائلهم الحكومية بقوي إصرارهم. وهذا الإصرار، هو تحديداً، ما تلتهمس الحكومة استثماره كبربح لخزينتها، جاعلة من العلم ملبعاً إضافياً للفساد وبالتالي للربح على حساب المجتمع وأهم ركائزه: التحصيل العلمي.

يُسحّم هنا بإجراء دورتين للراسبين في امتحانات الدور الأساسي. لكن، ووفق الصفقات الزبائنية مع أهالي الطلاب، صار يُسمح بدورة ثالثة لمساعدة الطلبة على النجاح. وفي العام الماضي، كانت الدورة الثالثة حاضرة، إلا أنها هذه المرة بـ «فلوس»، حيث قرّرت وزارة التربية السماح للطلبة بأداء كل امتحان مقابل دفع مبلغ 25 ألف دينار (نحو 18 دولار). ولم تبيّن الوزارة حجم الواردات التي تُخصّصها مقابل بيع «الامتحانات» لهؤلاء الطلبة، وانتقالهم إلى المعاهد والجامعات وهم يتلقون خلاً حقيقياً في هضم التعليم.

هكذا تحول العراق، الذي كان من أوائل البلدان العربية التي اعتمدت مجانية التعليم، والذي تمكن من محو الأمية بشكل كامل في الثمانينيات، إلى بلد مسلح للمم ومبذر لقدرات أجياله الشابة. وهذا غيض من فيض، فقد نهبت طوال الأعوام الماضية أموال بناء المدارس وترميم الجامعات وتحسين المناهج وطباعتها بشكل لأتق..

.. والصحة

ليس مجال التعليم وحده المستمّر بالفساد! فقد جرى تطبيق تشريعات مذرة لخزينة الدولة في قطاع الصحة، دونما أيّة مقدمات، إذ تفاجأ العراقيون الذين

يُطبق الماضي الأليم على العراقيين، بينما بات المستقبل بالنسبة لهم مجهولاً. وحده الحاضر، اليوم، الضاغط على صدورهم بعد أن ترك للسلطة وأحزابهم التي وضعت كرامتهم وأمنهم وصحتهم وتعليمهم على طاولة القمار وأخذت ترمي الورقة تلو الأخرى وتخسرهما، بينما هم ينزوون يائسين وطبعين للموت.

ضاعت واردات البلاد طوال أكثر من عقد على صفقات فساد ونهب، والآن لم تعد أموال النفط العراقي مجدبة بعد أن هبط سعر البرميل إلى نحو 30 دولاراً في الأسواق العالمية، ويبيعه العراق ناقصاً هذا السعر بنحو 8 دولارات، إضافة إلى أن الشركات النفطية العاملة في البلاد تقيض تكلفة استخراج البرميل الواحد نحو 12 دولاراً، هذا يعني أن العراق، الذي يعتمد اقتصاده بنحو 97 في المئة على إيرادات النفط، مهدد بشكل حقيقي بالإفلاس، لا سيما أن الحكومة سحبت من الاحتياطي النقدي نحو 15 مليار دولار، وهي تسعى إلى سحب 10 مليارات أخرى العام الجاري، ليتبقى منه 40 مليار دولار فحسب.

ديون مهولة

هذا الوضع الاقتصادي مكبل بحجم ديون كبير، داخلية وخارجية، إذ يقدر صندوق النقد الدولي أن حجم دين العراق تضاعف خلال عام واحد في 2015، وتوقع أيضاً أن ترتفع الديون في العام الحالي.. وبلغت ديون العراق 122.1 مليار دولار في 2015 في وقت كانت فيه عام 2014 تقدر بنحو 87 ملياراً. إزاء هذا الواقع، يعرف الجميع في بلاد ما بين النهرين اليوم أنه يعيش في بداية أزمة اقتصادية خانقة، أخذت بالفعل ترمي بظلالها على المجتمع، يسهل سماع الشكاوى في كل مكان، الشوارع والباص والمقهى، وصار فقدان العمل مألوفاً، وكساد البضائع في الأسواق ملموساً. وترافق ذلك مع انتشار عصابات القتل والسرقة والسلب. وبينما يقف العراقي عاجزاً أمام ما يحدث، تسرع الأحزاب العراقية والحكومة الناتجة منها في الحديث عن أموال الأزمة الاقتصادية، ويحث أعضاؤها الناس الساكنين على «شدّ الأزرمة»، ويحذرون من العيوط إلى الدرك الأسفل من الجوع والفاقة، بينما لم يكن الوضع قبل هذه الأيام آمناً لهذه الجمة أصلاً. وقد أخذت تلك التحذيرات تترجم على الأرض على شكل قرارات، بعضها سرعان ما نُفذ من دون أن تسبقه أيّة مقدمات، وأخرى ينوأت الحديث عنها ليل نهار وهي في طريقها إلى التطبيق.

إلى الحكومة، والحال هذه، تلعب بأوراق البلاد الأخيرة التي ستؤدي إلى الهلاك في نهاية الأمر. والأوراق تعني في لغة العراق صفقات فساد أخرى لتسليم الأرصدة وتكثيف العقارات في خارج البلاد لصحة المتنفذين (قدر مركز أبحاث أميركي حجم الأموال المهربة من هؤلاء المودعة خارج البلاد بما يوازي 4 ميزانيات سنوية، وقد كانت ميزانية العراق 150 مليار دولار في 2014)، فضلاً عن إرضاء المؤسسات المانحة للديون، لجلب مزيد من

تونس: عندما تنهار مدرسة الجمهورية

الخروج من حالة العوز والاندراج في الطبقات الوسطى، وكذلك بوصفها فضاء مثيراً لتعلم جملة من القيم المتمثلة بالعقلانية والجد والالتضابط، وهي قيم ارتبطت بسردية بناء الدولة الوطنية. هذه السردية تتراجع وتتآكل، رغم الشعرات السياسية المنادية ببعية الدولة وضرورة استلها اللحظة التأسيسية. فخطاب الـ «ينعيتات» والروح الأبوية التي لا زالت تتعامل بها المدرسة التونسية، فقدت معناها في ظل تغير العلاقات البيداغوجية واهتزازها. فالاستاذ عليه أن يشرك ذاته التلاميذ في العملية التعليمية وهي مهمة تبدو صعبة وشاقة بسبب عدم توفر بنية تحتية ملائمة في جل المدارس، بدءاً من الجدران المتآكلة وصولاً إلى انعدام مساحات الترفيه في عائلها. وهو ما أفقد العملية التربوية شرعيتها وحول المدرسة إلى مكان لإنتاج العنف المتبادل. المدرسة ترفض حتى الآن الإصفاة إلى صوت التلاميذ، ليس بوصفهم متعلمين ولكن بوصفهم ذواتاً لها أحلام وطموحات لم تعد هي قادرة على تنفيذها بل صارت في كثير من الأحيان محببة ومدمرة لها. حينها يصنع التلاميذ فضاءاتهم الخاصة المضادة لعالم المدرسة الصارم والتكلس.. وكسرخة في وجه النظام وإدانة للمدرسة التي فقدت قدرتها الإدمجية وقدرتها على أن تتحول إلى فضاء حياتي ومشروع مغزٍ للأذيات الفردية الجديدة.

إلى «سوق» يتعامل فيه التلاميذ وعائلاتهم وفق ما تعلميه «مصالحهم»، لتصبح حينئذ العلاقة بالمدرسة علاقة أدائية تحكمها الفاعلية والنجاعة والاستثمار في المواد والشعب المربحة. ومن هذه الزاوية يقع استبعاد العلوم الاجتماعية والمواد الأدبية من دائرة السوق، لأنها تبدو غير مربحة، بل وغير ذات جدوى، حتى صار التصور السائد إزاء شعبية الأداب أنها مستودع الفاشلين. وتقع مادة الفلسفة في آخر اهتمامات تلاميذ شعبة العلوم.

وفي الوقت ذاته الذي يدين فيه الغالبية النظام التعليمي الحالي، نجدهم يصمتون حين يتعلق الأمر بمصير أبنائهم. وهو ما يقوي من دائرة «النفاق»، السائدة في تونس في ما يتعلق بتغيير المنظومة التعليمية التي بقيت حتى الآن منفصلة عن السياقات التي أفرزتها ثورة «14 يناير 2011»، وهي ما زالت مجرد بافظة لترجيسات وزراء يديرنون المسألة التعليمية ليس من منطلق رؤية ومشروع تربوي، بل من منطلق إدارة ليومي إلى الحد الذي يصبح فيه تفقد الوزير لمراحيض المدارس استعراضاً لـ «إنجازات» وحفاظاً على «مكتسبات». ويختزل الأستاذ الرمزي الذي يضيف إليها تعليم أبنائها في مدارسها، كان صاحب رسالة، وفعالاً في نشر قيم الجمهورية والتحديث والعقلانية.

انهيار المؤسسة

لطالما أمنت فئات كثيرة في المدرسة بوصفها مصنع الترفي الاجتماعي الذي يمكن من هم في أدنى السلم من

إلى جهاز لترسيخ كل أشكال اللامساواة. فسياسة «جمهرة التعليم»، مورست بمنطق تحويله إلى سلعة في «السوق» وأدت إلى نتيجة «محورة» (أو منحرفة، أي تعاكس ما أعلن كنوانيا، وتبدو غير متوقعة)

وهي تعميم المنافسة الشرسة، والتنسب سنويًا يدفع 120 ألف تلميذ إلى الخروج المبكر من التعليم ووضع 400 ألف خريج جامعي ضمن جيوش العاطلين عن العمل. وقد أدى هذا التآكل المنظم للمدرسة العمومية إلى ظهور استراتيجيات عديدة تتخذها الطبقات المتوسطة لضمان نجاح أبنائها وإنقاذهم، «الاصطناعي» من كل ضروب الفشل المدرسي المحتملة. فأتجهت بعض العائلات إلى الدروس الخصوصية أو دروس الدعم، وهي ظاهرة غضت وزارة التربية عنها الطرف أملاً في تحجيم التحركات الطلابية والاجتماعية المتتالية التي تقوم بها نقابات التعليم، وهي من أعنف وأقوى النقابات المنضوية تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل. بالإضافة إلى دروس الدعم، يزدهر في تونس سوق المدارس الخصوصية التي يتجه إليها جزء من أبناء الفئات المتوسطة العليا والفئات الثرية، وقد وجدت في هذه المدارس جدراً فاصلاً بينها وبين الفئات الفقيرة، وكذلك لعدم ثققتها بالمدرسة العمومية، بالإضافة إلى الراسمال الخاص حتى وإن لم تتبين بعد المرودية الحقيقية للتعليم الخاص.

يفعل حيلة من «جيل التاريخ»، إذ، تصبح سياسة جمهرة التعليم المدعومة بإرادة تحقيق المساواة في الفرص، ضرياً من ضروب تحوّل الطلب على المدرسة

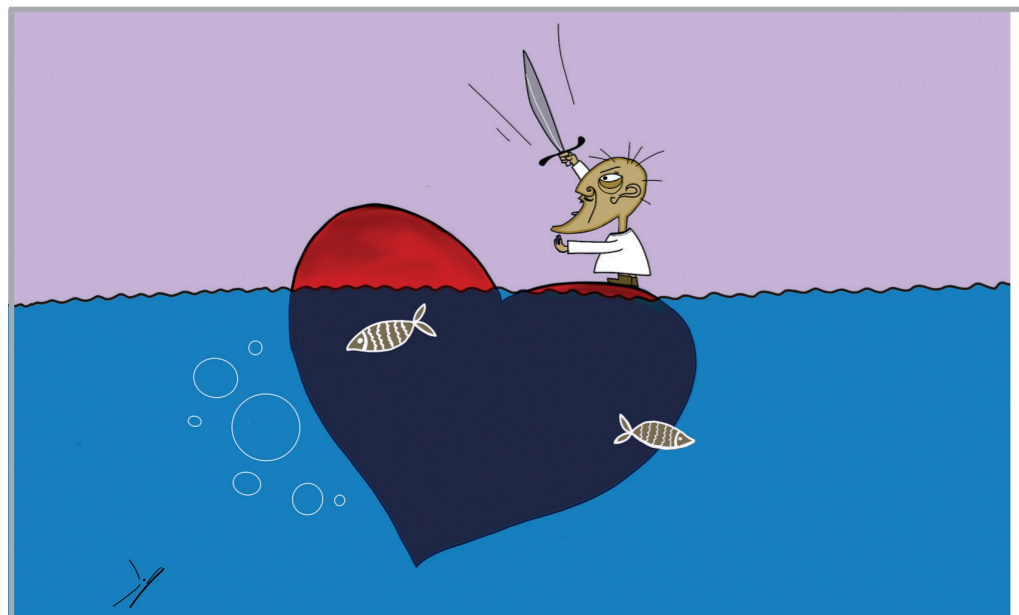
أعداد تلاميذ المدارس وطلاب الكليات المخترطين في الحركات الجهادية التي تحارب في سوريا وليبيا.

من «مدرسة المجتمع» إلى «مدرسة السوق»

لا أحد اليوم في تونس يريد زرع السحر عن المؤسسة التعليمية والنظام التعليمي وتفكيك آليات اشتغاله في الوقت الذي يطالب فيه الجميع بالإصلاح، وهو ما يعني أن مسألة إصلاح التعليم، لم تتجاوز بعد مرحلة الشعارات وردود الفعل الآتية بمغفلها من جيل يأخذه الحنين إلى «مدرسة بورقيبة»، أو مدرسة الاستقلال التي كانت في الأصل عنواناً إيديولوجياً لدولة الرعاية الاجتماعية، التي صنعت «مجتمع القروضة»، بعبارة الهادي نويرة آخر وزراء العهد البورقيبي، أو بلغة أخرى مجتمع الطبقة المتوسطة، ويعني هذا أن المدرسة قد لعبت دوراً تاريخياً في إنتاج المجتمع التونسي المعاصر بكل ما تحيل عليه كلمة المجتمع من دلالات تتعلق بالحدائثة والعلاقات التعاقدية، والقضاء على «العروشية» (القبلية). إلا أن سياسة «جمهرة التعليم»، ستصطدم بحدودها في ثمانينات القرن الفائت، مع تراجع الدولة التدريجي عن التكفل بالمسألة الاجتماعية وديادية تآكل العقد الاجتماعي، لتجد بذلك المدرسة التونسية نفسها في قلب «الأثار الالمتوقعة» لخيارات وسياسات متعمدة، تبدأ أولاً من الانزياح بالبرنامج المؤسساتي للمدرسة القائم على ترسيخ «الشخصية التونسية»، وإنتاج المعنى وضمان التماسك الاجتماعي وفق مبدأ عمومية التعليم ومجانته، إلى برنامج، قوى السوق»، مما حول المدرسة

تتراجع مدرسة «دولة الاستقلال» أو «مدرسة الجمهورية»، وهي العنوان الأبرز لتجربة التحديث التونسية المبيرة في العالم العربي، وتتآكل بتيق الجميع على أنها لم تعد مثلما كانت عليه، وقد أصاب مفاضلها خلل كبير. ومواطن الخلل كثيرة. تلطف بين الحين والآخر مؤشرات تنشي بان المدرسة تنهار ويتراجع دورها في ترسيخ القيم الوطنية وتلك الأخرى الكونية، بعد أن اختزلت في إطار ما يسمى «الإصلاحات التربوية»، إلى مجرد جهاز لصناعة وإعادة إنتاج الجهل السائد. يحدث ذلك في ظل سيورة اللامساواة الحالية التي أعادت تشكيل المؤسسات الاجتماعية في اتجاه أفرغها ليس فقط من دور «الراقية والعقاب»، ولكن أساساً من محتواها القيمي. فالمدرسة التي راهنت عليها نخبة الاستقلال لمقاومة الأمية والجهل والفقر، ضمن مشروع كبير عنوانه «تحديث المجتمع وتحقيق التنمية»، تحولت بعد التصنيع اللذل لتتوصيات البنك وصندوق النقد الدوليين إلى علامة «لرض»، مزمّن مس النظام التعليمي برمته، تؤكدته التقارير الدولية مثل تقرير البرنامج التقديمي التابع لـ «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية»، الذي يصنف تونس في المرتبة الخامسة قبل الأخيرة من ضمن 65 دولة، فيما يتعلق بقياس كفاءة النظم التعليمية والقدرات الاستيعابية للتلاميذ في المواد العلمية. أما من ناحية المشروع المجتمعي، فنجد أن الإصلاحات المتتالية وخاصة منذ التسعينات لم تفض إلى صناعة «نخب» تؤمن بالحدائثة كروية ومثل، بل على العكس من ذلك، فالفكر الصابي المتشدد والغبنيات ومظاهر «رقة» أخرى تجتاح المدرسة التونسية، فتزداد

كيف تخيف نفسك بنفسك؟



فالتطرف في أنظارنا هو العادي للحب والسلام وألوان السعادة، هو السادر في الظلمة والذي يعيش في لحيته ألف عنكبوت ميت وألف غراب يحتضر! أسوأ طريقة لفهم متطرف ما هو أن نسحق عقله وننصوره قد خرج توأ من آلة الزمن. الموضوع أعقد من ذلك ومن يدعي التمدن والانفتاح عليه أن يخيف نفسه بالخيف فعلاً، بما يصدر من التطرف حقاً لا بما تلفقه له.

لا ننكر طبعاً أن بعض هؤلاء واضح في كراهيته للحب كما ندعي، ويعمل ليل نهار على قتل حياتنا بالأسود والأحمر وسعي في الواقع لتحرير الاحتفال بعيد الحب، لكن التطرف بمظلته الواسعة فوقنا أكثر دهاء مما نتصور.

فكرت اليوم في الإخافة أو تخويف الذات كحالة طبيعية يحتاجها الواحد منا أحياناً، كان عيد الحب قد مضى واحتفل الناس بالأزهار والديباجة وتعدي الأمر إلى خراف حمر وفتران وردية. لجأ البعض منا إلى تحضير روح رجل الدين الغاضب الراض لاحتفال بعيد الحب، إن لم يكن في مدينته رجل دين غاضب وراض لاحتفال بعيد الحب، خلفوا صورة الرجل المضاد للحب وحولوا المناسبة إلى مواجهة مفتعلة مع خطر مفتعل ومقولات مضخمة.

ولعمري إن الأمر يلخص سلوكاً اعتدنا عليه وانجذبنا له، وهو تمثيل صورة التطرف العادي للحب والحياة بطريقة بسيطة وسطحية.

